Americans for Democracy and Human Rights in Bahrain
1001 Connecticut Ave NW, Suite 205 • Washington, D.C. 20036 • (202) 621-6141 • www.adhrb.org • @ADHRB

تدعو المنظمة الأمريكية للديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين إلى التعاون الكامل بين البحرين والمفوضية السامية لحقوق الإنسان

اختتم اليوم الفريق التقني التابع لمكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان بعثته لمملكة البحرين التي استمرت لمدة شهرين. كان الغرض من بعثة المفوضية تقييم أي خطوة تقنية اتخذت من قبل حكومة البحرين لمعالجة أزمة حقوق الإنسان التي تواجه البلاد منذ البعثة التقنية السابقة للمفوضية في عام 2012. ترحب المنظمة الأمريكية للديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين بقرار الحكومة البحرينية للسماح لبعثة مؤقتة وتحيي المفوضية السامية لمشاركتها المستمرة في الوضع الحقوقي في البحرين. وفي نفس الوقت، تشعر المنظمة الأمريكية للديمقراطية وحقوق الإنسان بقلق كبير لفشل حكومة البحرين في التعاون الكامل مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان وممثليها خلال فترة تواجدهم في البلاد.

إن المفوضية السامية نشطة للغاية في معالجة العديد من انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين. ولكن للأسف، فإن عناد حكومة البحرين وتدخلها قيدا المقدار الذي كان فريق المفوضية قادر على تحقيقه. ومع البعد التام عن اعطاء المفوضية السامية الصلاحية الكاملة للتطبيق وتقديم التقارير، جعلت حكومة البحرين مهمة المفوضية تقتصر على" التقييم التقني" ولم تسمح لفريق المفوضية أن تقديم المساعدة في التطبيق أو نشر تقاريرها عن النتائج علناً. علاوة على ذلك، فقد رفضت حكومة البحرين السماح للمفوضية بإنشاء مكتب كامل ودائم في البحرين من أجل مساعدة الحكومة في الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، على الرغم من استمرار انتهاكات حقوق الإنسان الموثقة جيداً والمنهجية. عندما يقترن الاستخفاف السابق بالمفوضية السامية لحقوق الإنسان، بما في ذلك الغاء زيارة المقرر الخاص المعني بالتعذيب الزيارة مرتين وعدم السماح لأي من الإجراءات الخاصة الأخرى للأمم المتحدة بدخول البلاد، فمن الواضح أن حكومة البحرين مهتمة فقط بالتعاون الشكلي مع المفوضية والاهتمام الإيجابي الذي تتلقاه من وسائل الإعلام من هذا التفاعل.

قال حسين عبدالله، المدير التنفيذي للمنظمة الأمريكية للديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين: "تواصل المفوضية السامية لحقوق الإنسان دفع حكومة البحرين لقدر أكبر من المساءلة وتحسين تطبيق التزاماتها في مجال حقوق الإنسان." وأضاف: "في الوقت الذي نحيي فيه المفوضية السامية لسعيها لحمل البحرين على التطبيق، يجب علينا تحميل حكومة البحرين المسؤولية لرفضها السماح للمفوضية لتنفيذ مهمتها بالكامل."

كما تدعو المنظمة الأمريكية للديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين حكومة البحرين إلى التمكين والامتثال الكامل لأهداف وغايات المفوضية السامية لحقوق الإنسان عن طريق: السماح للمفوضية بالوصول الفوري وغير المقيد للبحرين دون القيودالتي كانت مفروضة على البعثة الأخيرة، تسهيل زيارة الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة المعنية وخاصة المقرر الخاص المعني بالتعذيب، جعل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان متوافقة مع مبادئ باريس والسعي إلى الحصول على اعتماد من المفوضية، تقديم حسن النية بالإفراج عن جميع السجناء السياسيين المحتجزين بتهم تتعلق بحرية التعبير والتجمع، وإلغاء التشريعات الوطنية القمعية المقيدة لحرية التعبير والتجمع. هذه الأهداف القصيرة المدى، والملموسة في الوقت ذاته يجب أن تطبق بهدف انشاء مكتب دائم للمفوضية السامية في غضون عام مع صلاحية تقديم التقارير في المنامة للإشراف بشفافية واستقلالية على تنفيذ البحرين لالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان.

قال حسين عبدالله "التعاون التام والكامل مع مفوضية حقوق الإنسان أمر ضروري حتى تبرهن حكومة البحرين للمجتمع الدولي بأنها جادة في التصدي للانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان." وأضاف "من خلال الاستمرار في الإصرار على بعثات تقنية محدودة ورفض السماح للإجراءات الخاصة بدخول البلد، تبين الحكومة بأنها تريد كنس انتهاكات حقوق الإنسان تحت البساط بدلاً من اشراكهم بطريقة حقيقية وكبيرة وملتزمة."